ندوة « القضية الفلسطينية والخليج »

(بيروت ، ٢ ـ ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١)

د. غسان سلامة

- ١ -

اثبتت مؤسسة الدراسات الفلسطينية مرة اخرى ، مقدرتها على تنظيم ندوة علمية رصينة ، تميزت إجمالاً بنوعية عالية من المتكلمين ، وبمناخ من النقاش المفيد والحر . وكان ذلك قبيل انعقاد قمة فاس بمدة وجيزة حيث لم تغب القمة عن ذهن المنتدين لحظة ، لا هي ، ولا المبادرة التي كان من الممكن أن تجعل منها منعطفاً مهماً في مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

لكن قدراً من الخيبة ، كان ايضاً من نصيب المنتدين . اذ كان عنوان الندوة ، قد أثار في ذهن اكثر من واحد منهم ، مواضيع وشؤوناً هي في صلب العلاقة بين فلسطين والخليج ، أياً يكن المعنى المرغوب من واو العطف التي تربطهما . وبتحديد ادق ، غابت عن الندوة الدراسات التفصيلية ، التي كان بالامكان توقعها عن مواقف بلدان الخليج الفعلية ، من الصراع في الماضي والحاضر . لقد اشار اكثر من منتد الى مبادرة الامير فهد والى اهمية السعودية . لكن المسألة اشمل من ذلك بكثير ، وبقيت تساؤلات عن حقيقة موقف اكثر من طرف خليجي ، كما عن تأثير الحرب العراقية ـ الايرانية ، وعن امكانات اللجوء الى استخدام سلاح النفط . كل هذه الاسئلة وغيرها بقيت الى حد كبير دون جواب . ولعل أن غياب الخليجيين انفسهم عن الندوة ، كما أن الحذر المشروع من حساسية الاوضاع العربية الرسمية قد يمثل بعضاً من الاسباب وراء هذا الغياب .

في دراسة قيّمة نشرتها **المستقبل العربي** (العدد ٢٦ ، نيسان / ابريل ١٩٨١)، استطاعت روز ماري سعيد زحلان مثلاً ، أن تثبت مدى اهتمام شعوب الخليج ، بتطور المسألة الفلسطينية خلال الثلاثينات من هذا القرن . بل إن هذا الاهتمام ادى ، في عدد من الحالات الى تجذير المواقف الخليجية من المحتل البريطاني . وحاولنا نحن ، في مكان آخر ، (**السياسة الخارجية السعودية** ، بيروت معهد الانماء العربي ١٩٨٠) أن نحدد مفاصل ما سميناه اشكالية موقف اهم دول الجزيرة العربية ، من الصراع مع اسرائيل ، خلال تتبع سياستها ، بدءاً بمحادثات عبد العزيز مع روزفلت على متن ذلك اليخت الشهير ، وانتهاء بدعوات الجهاد (١٩٨٠) وبطرح المبادرات

السلمية . وقد صدر عن المسألة عدد من الكتابات الاكاديمية المفيدة . لكن هذا الشأن - من التاريخ العربي - ما زال في الاجمال غامضاً ، قابلاً لمزيد من السبر . ولا نخفي اننا كنا ننتظر من الندوة شيئاً ما حول هذا الاتجاه . ألم يقل وزير خارجية اسرائيل - ومبادرة فهد في اوجها - إن السعودية تحولت من دولة مساندة الى دولة مواجهة ؟ الم يطرح وزير دفاع اسرائيل باستمرار مبدأ مساهمة اسرائيل الاستراتيجية في الهيمنة الامريكية على الخليج ؟

- ٢ -

لكن اياماً قليلة من المناقشات الحية ، غير قادرة على طرح كل الاسئلة ، فكم بالحري على الاجابة عنها جميعاً . وكان يمكننا اعتبار الندوة ناجحة لو اكتفينا بمداخلات **روبرت برانڤر** ، مدير البرامج الدولية في مؤسسة الامريكان الانتربرايز في واشنطن (وهو احد المعاهد العلمية - السياسية المرتبطة بالحزب الجمهوري الحاكم حالياً) وبما اثارته تلك المداخلات من نقاش . كان برانڤر خلال الندوة حريصاً على توسيع معلوماته ، وعلى بسط افكاره وآرائه في آن معاً فأتت مداخلاته مثيرة للاهتمام الشديد واحياناً ، للاستفزاز .

يرى برانڤر ، أن هناك في الاساس انعداماً في التوازن ، بين واشنطن وموسكو فيما يخص منطقتنا يصوره على الشكل التالي : إن للثانية « سياسة عربية » ، تفتقد اليها الأولى . وبكلام ادق : « إن ميزان القوى في الشرق الاوسط ، بينما هو مبدئياً لمصلحة الولايات المتحدة بسبب طبيعة السلطة المعادية للشيوعية ، في معظم بلدان الوطن العربي ، هو فعلياً في حال من التأرجح المستمر بين الجبارين » . لماذا ؟ لأن واشنطن تمتلك ، من جانب ، اوراقاً ممتازة في المنطقة ، مردها الى توجه معظم السلطات القائمة على المستوى الداخلي ، لكنها من جانب آخر ، غير قادرة على توظيف هذه الاوراق لتحسين موقعها . ومرد ذلك ، برأيه ، الى عدم تمكن الولايات المتحدة حتى الساعة ، من حل مشكلة حق تقرير المصير للفلسطينيين . من هنا ، « فإن افضل ما يمكن لواشنطن الحصول عليه في الظروف الحالية ، هو سياسة امن عربي مستقل ، بينما هي ترى العرب كقوة كبيرة ، قادرة على اضافة بعد جديد جداً الى ميزان القوى الدولي ، محولّة اياه من نظام ثنائي ، الى نظام متعدد الاقطاب يضم (الى جانب الجبارين وهذه القوة العربية) ، مراكز قوى حديثة التكوين في اوروبا الغربية وشرقي آسيا » .

إن في هذا الكلام ، ما يدغدغ العاطفة العربية ، فضرورة الاعتراف بحق تقرير المصير الفلسطيني ، واعتبار العرب قوة عالمية ، ليست بعبارات مألوفة بقلم امريكي . كما أنه ليس من المألوف ، أن يدعو امريكي بلاده الى الاهتمام بالمصالح والحساسيات العربية ، بدءاً بالسعودية منها . بل على عكس ذلك ، تعودنا أن ينظر الينا من واشنطن بشكل أحادي ، كورقة بين الأوراق في صراع الشرق والغرب . وليس هذا بكل شيء ، اذ يرى الكاتب ، في مكان آخر ، أن واشنطن هي المسؤولة عن عزل مصر عن العرب ، وأنها ، ثانياً ، قد أخطأت في ذلك . « لقد كان من الخطأ عزل مصر عن السعودية في مقاربة واشنطن للسلام في الشرق الاوسط . فلو انها اعتمدت على هذين البلدين معاً في صنع استراتيجيتها العربية الذاتية بعد تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، لكانت استطاعت ضم مقدراتهما معاً . إن هذا ، ما زال هدفاً امريكياً . لكن روح كمب ديفيد تناهض هذا الهدف : إن هذا الاندماج (المصري - السعودي) هو بالضرورة مناقض لهدف اسرائيل فصل هذين البلدين ، الواحد عن الآخر » . ويذهب الكاتب الى حد اعتبار كمب ديفيد ، في بعض جوانبها على الأقل ، محاولة اسرائيلية لتأكيد هذا الفصل .

وفي الورقة ايضاً ، بعض من التفسير لإصرار اسرائيل (شارون خصيصاً) على قيام تعاون استراتيجي رسمي امريكي - اسرائيلي

اذ يقول : « لقد أبدت اسرائيل حرجها بسبب تزايد التعاون العسكري الامريكي مع السعودية وحتى مع مصر ، وذلك بسبب كون المسألة الفلسطينية من صلب اهتمامات هذين البلدين».ويذهب الكاتب الى حد اعتبار القصف الاسرائيلي للمفاعل النووي العراقي ولاحياء بيروت « كاشارات اضافية الى تزايد حساسية اسرائيل لأي تعاون امريكي مع الاطراف العربية النافذة » . ويحاول الكاتب باستمرار ، وبنجاح الى حد ما ، فصل مصالح واشنطن عن اهداف تل ابيب ، مركزاً باستمرار على ما يراه « المحورية المتزايدة للمسألة الفلسطينية في السياسة الامريكية » . وفي مجال التاريخ ، يؤكد الكاتب معلومات سابقة عن مدى تجاهل الولايات المتحدة للمسألة الفلسطينية ، حتى جاءت قرارات قمة الرباط سنة ١٩٧٤ تشكّل صفعة عنيفة لها .

غير أن النقطة الاهم على الأرجح ، هي في تحديد الكاتب نظرة واشنطن للفلسطينيين حالياً كالتالي : « انها مترددة بين فكرة اعتبار الفلسطينيين كورقة استراتيجية ممكنة ، وبين النظر لمنظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة ارهابية تدعمها موسكو » . ويتساءل المرء ، الى اي مدى يصف الكاتب هنا الحقيقة بدقة ؟ هل أن هناك في الولايات المتحدة تياراً ، يرى بالفعل أن الفلسطينيين ، يمكن أن يشكّلوا ورقة استراتيجية لصالح واشنطن ؟ وما هي تمثيلية هذا التيار الذي يؤكد الكاتب انتماءه اليه ؟ إن المرء يشعر بأنه أمام رأي اقلّي جداً ، الى حد الانعزال عن كامل التوجه الامريكي الحالي . إن الكاتب يرى امام بلاده الخيارات التالية : (١) التماثل التام مع الموقف الاسرائيلي ؛ (٢) دور محايد بالنسبة للمسألة الفلسطينية ؛ (٣) تعاون امريكي - سوفياتي لحل المشكلة ؛ (٤) علاقات امريكية مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وإنما مع شروط مسبقة ؛ (٥) التماثل التام مع الموقف العربي . ويؤيد الكاتب من هذه الخيارات الرابع منها ، والسبب في ذلك معلن بوضوح : « إن الخيار القاضي بالتعامل مع م . ت . ف سوف يعمل ، في اطار التنافس الامريكي - السوفياتي الطويل المدى ، على منع ميزان القوى الاقليمي من التوجه بحدة نحو موسكو » .

وإن كان لا بد من الايجاز ، لقلنا ، إن ورقة برانثر ، تشكل الى حد بعيد نوعاً من العقلنة الامريكية،من وجهة نظر امريكية،لجوهرالموقف السعودي الدائم:ان مزيداً من الالتصاق باسرائيل ومن النفي لحقوق الفلسطينيين يفتح امام الاتحاد السوفياتي ابواباً كبيرة في المنطقة . إن هذا نوع من التعامل مع واشنطن بالاستناد الى مصالحها ، وإلى قواعدها . وأياً يكن الموقف من هذا التوجه ، فلا بد للمرء من أن يتعامل مع هكذا نظرة ، ومع احتمالات نموها في اوساط صنع القرار الامريكي باهتمام شديد ومتواصل . ولا بد من تقويم عربي المصدر لما يقوله برانثر عن تنامي محورية المسألة الفلسطينية في الولايات المتحدة الذي بدا لنا مبالغاً فيه خصوصاً أن الصدف قد شاءت أن نرى - أياماً بعد الاستماع الى برانثر - جين كيركپاتريك ، مندوبة واشنطن في الامم المتحدة تصرّح بالتالي : « إن موقفنا من مسألة الشرق الاوسط واضح للغاية . إننا لا نستعمل تعبير اراضٍ محتلة ، بل تعبير الضفة الغربية وغزة عن سابق تصميم . ذلك لأننا لا نعتبرهما اراضٍ محتلة ، بل اراضٍ اسرائيلية . فمن حق من يدافع عن نفسه ازاء هجوم عسكري ، أن يحتفظ بالأراضي التي قد يستولي عليها في معرض دفاعه عن نفسه » . طبعاً هناك الف تصريح مناقض . انما اخترنا هذا للتعبير فقط ، عن مدى تشككنا بصحة وصف برانثر للحال الأمريكية الراهنة .

إزاء هذه الاعتبارات الآنية للغاية ، تعود ورقة **مروان بحيري** للوراء محاولة المقارنة بين موقف الحلف الاطلسي من المسألتين ، ومن علاقتهما في مرحلتين مختلفتين : بدء الخمسينات والآن . والمقارنة مفيدة . فالذي يتابع تصريحات وزيارات الجنرال هيغ مثلاً ، لن يتضرر من تذكر هذه الجملة من مبدأ

ترومان : « في هذه المنطقة من العالم ، عدد من الدول السيّدة ، العضوة في الامم المتحدة . لكنها ليست قوية بالشكل الكافي لا فردياً ولا جماعياً لصد عدوان مسلّح نشنه عليها قوة عظمى » . وتشير الورقة بدقة (وصاحبها بالأساس مؤرخ) الى المناقشات الحية التي اثارتها مشاريع توسيع رقعة الحلف الاطلسي آنذاك (مقارنة بما تثيره اليوم) . ومن الأمور المثيرة للانتباه ، عندما يرى المرء اليوم التيار السلموي في المانيا الغربية ، أن يكون معارضو توسيع الحلف ، ليشمل منطقتنا قد ايّدوا رأيهم ، ايضاً ، بأن امكانية اضعاف الحلف في المانيا ، تستدعي التركيز على مسرح عمليات اوروبا الوسطى . ومن الامور المهمة في التقارير البريطانية آنذاك ايضاً تذكير الامريكيين المستمر بأن علاقة استراتيجية مع اسرائيل ، لن تغنيهم يوماً عن قواعد وتسهيلات على ارض العرب .

وجهة نظر اوروبا الغربية الراهنة قدّمها **ميشال تاتو** ، المعلّق في صحيفة **لوموند** الباريسية ، بتبسيط شديد . فأكد أن فرنسا كانت دائماً طليعية في مواقفها . واتى على ذكر نمو التيار الذي يحاول فصل مصالح واستراتيجية دول اوروبا الغربية عن تلك التي يتابعها الحليف الامريكي . لكن حدود هذا الفصل واضحة في خلاصته وقد جاء فيها : « إن الدول الاوروبية التي كانت الأقرب في مراحل سابقة الى الموقف العربي ، ابدت على ما يبدو الاستعداد لاستعمال القوة في حال وقوع خطر يهدد امداداتها من النفط الخليجي » .

وقد لاحظ **شفيق الحوت** الذي عرض وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية أن هناك تشابهاً متزايداً بين مواقف اوروبا الغربية ومواقف البلدان العربية الخليجية . واكّد أن موقفاً ايجابياً الى حد ما من مبادرة الامير فهد لا يعني ابداً التخلّي عن شروط الحد الأدنى .

وقد استفاد المنتدون طبعاً ، من المداخلات القيمة التي صدرت عن **فرانك بارنابي** الذي بقي طوال عقد ، مديراً لمركز سيبري السويدي لدراسات السلم والحرب ، خصوصاً في المسائل العسكرية التقنية ، او في قضايا الانفاق العسكري . لكن الورقة التي قدّمها كانت عمومية للغاية عن تنافس التسلّح في العالم ولم تتناول المنطقة العربية الا بصفحات خمس قصيرة ، جاءت بدورها عمومية . غير أن المعلومات التفصيلية التي قدّمها عن طائرات الاواكس ، أو عن الدور العسكري المحتمل لاسرائيل في الاستراتيجية الامريكية كانت مهمة .

- ٣ -

ماذا بالمقابل عن الاتحاد السوفياتي ؟ بعد اختتام الندوة باسابيع وزعت ورقة **اوليغ كوفتانوفيتش** ، الذي لم يتمكن من الحضور . في هذه الورقة تأكيد للمبادىء الثلاثة التي ترى فيها موسكو قواعد حل الصراع : « انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة كافة سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية ؛ حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير بما فيه حق انشاء دولته المستقلة ؛ ضمان سيادة وأمن كافة دول المنطقة » . ويرى الكاتب تماسكاً تاماً بين هذه المبادىء الثلاثة ، بحيث لا يمكن تنفيذ بعضها دون البعض الآخر. اما المرحلة الحالية ، فإن الكاتب يرى فيها مزيداً من تحول الصراع إلى مسألة اقليمية « بمعنى أن الولايات المتحدة ، تحاول ربط كل النزاعات القائمة والمحتملة في بوتقة واحدة ، وبمعنى أن الصراع العربي ـ الاسرائيلي قد اصبح قضية وطنية للعرب كافة » . ويربط الكاتب بوضوح ، بين تأييد البلدان العربية المتحالفة مع واشنطن للحق الفلسطيني وبين اعتبارات داخلية لقادة تلك البلدان . « فالاستقرار في المنطقة يتأثر مباشرة بشكل تطور الصراع العربي ـ الاسرائيلي » . ومن الصعب القول ، إن هذه الورقة تضيف جديداً خارج التذكير بمقترحات بريجنيف المتعلقة بالمحيط الهندي (والتي عرضت في برلمان نيودلهي في اواخر ١٩٨٠) او تلك الداعية لعقد مؤتمر دولي خاص بالشرق الاوسط بمشاركة سوفياتية وفلسطينية (التي

عرضت في مؤتمر الحزب السادس والعشرين في شباط/ فبراير ١٩٨١) .

من هنا فائدة الورقة التي قدّمها **رشيد الخالدي** عن الموضوع نفسه . يرى الخالدي « أن القيادة السوفياتية تبدو مقتنعة بأن التركيز الامريكي على منطقة الخليج والمحيط الهندي قد سبق التدخل في افغانستان ، والحرب الايرانية ـ العراقية ، وازمة الرهائن والثورة الايرانية والاحداث الأخرى التي يشار اليها كأسباب لهذا التركيز » . بكلام آخر ، ان موسكو ترى ، هي الأخرى ، أنها في موقع الرد ، لا في موقع المبادرة ازاء التطورات الحاصلة في المنطقة . ولا يبدو أن الكاتب يذهب فعلياً في منحى نقد هذه النظرة ، بل إنه يضيف عليها تأكيداً بأن حاجة الاتحاد السوفياتي لنفط الخليج ، هي مجرد « اسطورة » . لكن المرء يبقى قادراً على القول إن نفط الخليج ، قد لا يكون ضرورياً للاقتصاد السوفياتي المباشر . إلا أن هذا النفط ، قد اكتسب اهمية استراتيجية كبيرة ، بشكل يصعب على اي قوة كبرى ساعية الى تركيز صورتها كقوة كبرى ، الا أن تأخذها بعين الاعتبار ، إن لم يكن من حيث اهميتها المباشرة ، فمن حيث اهميتها للطرف الآخر . بتبسيط شديد : إن نفط الخليج فائق الاهمية بالنسبة لموسكو لأنه فائق الاهمية بالنسبة للغرب ، ولأن التنافس الدولي يقضي بمحاولة قضم الاوراق التي يملكها الطرف الآخر .

غير أن ورقة الخالدي ضمت ، برأينا افضل عرض (حتى الساعة) لردود الفعل العربية على مقترحات بريجنيف ، كما أن فيها محاولة تفسير جديرة بالاهتمام للموقف الكويتي من موسكو . وقد يؤخذ على هذا العرض فقط تسرّعه في اعتبار العراق قوة مشرقية ، لا علاقة لها مباشرة بالمسائل الخليجية . أما الجزء الأخير من الورقة فهو يحاول تفحص مدى ارتباط فلسطين بالخليج في المنظار السوفياتي . ويرى الكاتب في هذا المجال ، أن « أقلمة الصراعات التي تحدث عنها كوفتانوفيتش هي بالتحديد من اهداف الاتحاد السوفياتي ، « فكما تحاول الولايات المتحدة، بالنظر الى حساسية موقفها من الصراع العربي ـ الاسرائيلي بمقابل علاقاتها مع العرب ، فصل هذا الصراع عن القضايا الأخرى كمسألة الخليج مثلاً ، فإن من مصلحة الاتحاد السوفياتي النظر اليهما معاً ، خصوصاً من قبل العرب » . ويخلص الكاتب من ذلك الى أن موسكو قد تحوّلت الى الدعوة المستمرة لمزيد من التضامن ، لا بل الى الوحدة بين العرب . فمصلحتها هي في ربط القضايا ، كما مصلحة واشنطن في فصلها . ولا يخفى طبعاً التناقض بين هذه النظرة وتلك التي عبّر عنها برانثر باصراره على اعادة بناء حلف مصري ـ سعودي . هل أن اسرائيل هي اليوم العقبة الوحيدة امام مزيد من التضامن العربي ؟

- ٤ -

قد تكون المداخلة الوحيدة التي اعطت واو العطف الجمع بين فلسطين والخليج حقها ، هي تلك التي قام بها **كميل منصور** في ورقة تعج بالملاحظات المثيرة للتفكير . لقد حاول الكاتب ، ونجح الى حد بعيد في تحديد المفاصل العملياتية للعلاقة بين المسألتين ، وكان مقنعاً في الاجمال . اعتمد منصور على مناقشات احدى لجان الكونغرس الامريكي للتأكيد ، بادىء ذي بدء بأن هذه العلاقة ، ليست من صنع العرب ، ولا من الامور المستحدثة . ومن اكثر الامور دلالة على ذلك ، قول مسؤول امريكي سنة ١٩٥٢ : « كنت هناك خلال الخريف الماضي ... إن خط التابلاين الذي ينقل عبره ٤٠ الف طن يومياً من النفط الى اوروبا ، يقع على مرمى الحجر من احد مخيمات اللاجئين . إن قرر هؤلاء القيام بشيء ما ، فقد نفقد التابلاين . إن هؤلاء الناس ، لقادرون على الاضرار بمصالحنا ، إن لم نقم بشيء ما من أجلهم » .

بعدها يحاول الكاتب تحديد تصورين للعلاقة : التصور الشعبي ، وتصوّر الانظمة

القائمة . عن الأول هو يعطي صورة قد تبدو بعض الشيء مبالغة في زهوها ، اذ يرى أن شعوب المشرق متمسكة بوحدة العرب ، وبخط عدم الانحياز بين الشرق والغرب ، وبالسيادة العربية على الموارد الطبيعية بما فيها النفط ... والواقع أن هذه الصورة تمثل الى حد بعيد ، ما يمكن تسميته بقواعد « الخط الوطني العربي » الذي كان طبعاً اكثر وضوحاً بكثير في الستينات ، مما هو عليه اليوم . ودون أن نناقش سمات هذا الخط ، لا بد لنا من التوقف اكثر من الكاتب امام مسألة انتشار هذا الخط فعلياً في المرحلة الحالية . بكلمة ، نرى أن هذا التصوير لا يأخذ كما يجب بعين الاعتبار إنحسار « الخط الوطني » وقيام اهتمامات اخرى لها صفة محلية . كما لا بد من أن تكون التيارات الاسلامية ، على اختلافها ، قد عدّلت في بعض المفاهيم التي يعتبرها منصور من المسلّمات الشعبية . وقد ضيّقت اشكال الحروب الأهلية المحلية ، في لبنان وخارجه ، أفق العاملين في الشأن السياسي ، الى حد بدا معه الخط الذي يرسمه منصور ، اكثر تمزقاً في الواقع . وقد لمس الكاتب هذا التراجع بعض الشيء حين رأى أن شرعية الأنظمة الحاكمة ، تقوم على قواعد ثلاث : إحترام التعطش نحو الديمقراطية لدى شعوبها؛ والتوجه الوحدوي في الرأي العام ؛ وامكانية ردود فعل من قبل مجمل النظام العربي . ويرى الكاتب انه ، من ناحية عملياتية ، يبدو التوجه الوحدوي في معظم الأحيان طاغياً كوسيلة غير مباشرة للتعويض عن عدم مقدرة الأنظمة الرد ايجابياً على التطلعات الديمقراطية .

أما تصور الأنظمة لهذه العلاقة ، فقد بدا لنا ، في كتابة منصور ، واقعياً ومقنعاً ، ولو أنه حصر اهتمامه بالمشرق دون المغرب . يرى الكاتب في الأساس ، أن تعاظم دور النفط الخليجي في الصراع ، مرتبط بشكل وثيق بهشاشة الموقف العسكري العربي الراهن . ولا بد لنا من أن نقتبس من ورقة الكاتب هذه الملاحظة : « إن الفراغ الذي يسبّبه الجمود القائم في شأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي وغياب خيار عسكري عربي ، لا يمكن ملؤه ، الا من خلال النشاط الديبلوماسي الذي قد تقوم به دول النفط . إن المنحى اللاعسكري (الراهن للصراع) يضفي دوراً اساسياً على انظمة الخليج ، بما انه ينظر اليها على أنها الوحيدة القادرة على القيام بشيء ما . لكنه يصعب على هذه الانظمة تحمّل تلك المسؤولية ، وهشاشتها تبدو بصورة اوضح لأن المكاسب التي قد يتم الحصول عليها عن طريق الديبلوماسية هي مجرد سراب ، وهي ، على الأقل ، صعبة المنال في اي حال » . وفي الورقة ، الى جانب ذلك ، معالجة دقيقة لمدى حاجة الأنظمة النفطية داخلياً الى الشرعية التي تقدّمها لها علاقة غير عدائية مع دول المواجهة .

ويحاول الكاتب في الجزء الثاني من ورقته تطبيق هذه الاعتبارات العامة على دراسة حالة محددة هي ما سمّي « بأزمة الصواريخ السورية » في ربيع ١٩٨١ . والورقة تتضمن ، على حد علمنا ، التحليل الأكثر دقة لهذه الأزمة التي دفعت موسكو والرياض الى تأييد دمشق في الآن نفسه . ويقول منصور في هذا الصدد : « لقد كان الاتحاد السوفياتي والمملكة العربية السعودية يدعمان سورية لأسباب متناقضة ظاهرياً : الاول للحفاظ على مواقعه ، ومنع الولايات المتحدة من توسيع رقعة نفوذها في المنطقة ، والثانية لمنع نمو النفوذ السوفياتي » . ويحدد منصور اشكالية الموقع السعودي كالتالي : « ولو ان السعوديين يخافون « النشاط الشيوعي » ، الا انهم غير قادرين على انتقاد السوفيات لدعمهم الموقف العربي ، او السوريين ، لطلبهم مساعدة عسكرية سوفياتية » .

وإن كان من تحفظ جانبي في هذا المجال ، هو في الاستعمال الذي لا يخلو من الحياء للتحليل المنظومي للعلاقات في المنطقة . يرى منصور ، أن المنطقة العربية تعمل كنظام اقليمي مستقل نسبياً ومعقد للغاية . هذا

النظام ، ككل نظام ، له قلب وله ضاحية . وهو يرى مثلاً في مبادرة فهد مثالاً على انتقال الضواحي الى موقع القلب من النظام . وبرأينا أن هذه البدايات من التحليل المنظومي كان بالامكان تطويرها بحيث يعاد تنسيق كامل أفكار البحث من خلالها .

وتكمّل ورقة **الياس شوفاني** اراء منصور ، اذ هي تركّز على التنافس الاسرائيلي ـ السعودي في الولايات المتحدة وازاءها .. ويعتقد الكاتب أن الادارة الامريكية الحالية تحاول تنفيذ « مبدأ كارتر » على الأرض ، اي انشاء تحالف استراتيجي خليجي معاد للسوفيات . إن هذا المشروع يجعل ، برأيه ، السعودية في محور الاهتمام الامريكي ، بينما تسعى اسرائيل جاهدة ، للانخراط في التحالف . إن الورقة الاساسية بيد تل ابيب ، بالنظر الى فشل المؤسسات الصهيونية النسبي ، هو جهازها العسكري الذي كان له ، منذ الاساس ، دوران متكاملان : « حماية المستوطنات من جهة ، وتقديم خدمات لمراكز الغرب الامبريالية من جهة اخرى » . ويرى الكاتب أن حاجة الغرب لقوة عسكرية محلية فعلية ، وتوافر الجهاز الاسرائيلي العالي التدريب ، التقيا لخلق تحالف فعلي قبل أن يعلن عنه رسمياً . ويرى الكاتب ، أن هدف اسرائيل الاساسي ، هو أن يكون لها هي موقع وليس لغيرها ، ضمن التركيبة العسكرية ـ السياسية التي تحاول واشنطن فرضها على المنطقة . ويضيف أن السنوات الماضية شهدت محاولات اسرائيلية حثيثة ، وبالنهاية ناجحة لمنع مصر من أن تكوّن محاور واشنطن الاساسي في المنطقة ، اي لتحجيم الدور المصري الى حدوده الدنيا . واليوم تجدد تل ابيب جهودها لمعاودة الكرة ، فيما يخص الدور السعودي ، بحيث تحتل هي موقع الصدارة ، ويتحول موقع الرياض الى رديف هامشي قدر الامكان في الاستراتيجية الامريكية . من هنا ، فإن الاعلان عن « التعاون الاستراتيجي » بين واشنطن وتل ابيب خلال صيف ١٩٨١ هو برأي الكاتب اقرار امريكي باسبقية تل ابيب على الاطراف الاقليمية الأخرى . وقد اعطى شوفاني بعدها صورة موثقة عن النقاش الذي يثيره هذا التطور في اسرائيل ، معدداً الحجج التي سيستعملها مؤيدو الاتفاق ومعارضوه . وتوقع (وقد تحقق ذلك) نجاح حكومة بيغن في تمرير المشروع في الكنيست دون عقبات . غير أن الاتفاق النهائي الذي تم توقيعه بين كل من واشنطن وتل ابيب في مطلع كانون الأول / ديسمبر يبدو اقل اهمية مما توقعه شوفاني .

وعالجت ورقتان المسألة الاقتصادية بشقيها النفطي والمالي وقد كان العرض جزئياً بعض الشيء . غير أنه ينبغي التنويه بورقة **بيار ترزيان** عن النفط وقد حوت عدداً من المعلومات المهمة وانتهت بنقد قاس لسياسة الرياض النفطية . ويرى الباحث ، أن النشاط التنقيبي الهائل الجاري حالياً في الولايات المتحدة (سنة ١٩٨١ ، تقدر الآبار المحفورة بـ ٧٥ الفاً) الى جانب بعض العناصر الأخرى ، سوف يؤدي الى انخفاض حجم الواردات الامريكية من النفط من ٦,٣ مليون برميل في اليوم سنة ١٩٨٠ الى ٤,٨ مليون سنة ١٩٩٠ و ١,٢ مليون سنة ٢٠٠٠ . والجدير بالذكر ، أن هذا الحجم انخفض بمعدّل ٢,٣ مليون برميل يومياً بين ١٩٧٧ و ١٩٨٠ . هناك بالفعل موجة عارمة بالتفاؤل ، في اوساط الغرب ، حول علاقته المستقبلية بالدول المنتجة للنفط ، تؤكده الورقة وانطباعاتنا . وقد ادى انتخاب ريغان الى تضييق رقعة مناورة المنتجين ، اذ تحسنت علاقة الادارة الحالية بالشركات الكبرى والمصارف ، كما لم تكن عليه يوماً . وهذا مهم ، إن تذكرنا على الأقل ، أن مدة الادارة الحالية تنتهي في مطلع ١٩٨٥ ، وهي السنة التي يعتبرها معظم المراقبين بداية تحسّن الموقع الامريكي مجدداً في المجال النفطي . هذا ، ويؤكد الكاتب انطباع الخالدي بأن لا حاجة

سوفياتية لنفط الخليج ويقول : « من المتوقع أن يبقى الوضع الراهن في علاقات النفط بين الاتحاد السوفياتي والخليج على ما هو عليه . وقد تقوم موسكو بشراء بعض كميات النفط احياناً من خلال عقود مقايضة ، او عمليات مثلثة او لدعم احد حلفائها نفطياً ... إن الاتحاد السوفياتي سوف يبقى مكتفياً ذاتياً من النفط على الاقل وربما مصدّراً له » . لكن هذا التحليل الصحيح على الأرجح ، لا يأخذ بعين الاعتبار مرة اخرى بشكل كافٍ اهمية النفط كسلعة استراتيجية ، لا بد لأي دولة كبرى أن تحاول لعب دور ما في مسارها من التنقيب للنقل والتكرير فالتوزيع . ويبرز دور النفط الستراتيجي بوضوح من ورقة الكاتب نفسه ، الذي يؤكد بأن حاجة واشنطن لنفط الخليج في طور الهبوط ، وحاجة موسكو له تكاد تكون معدومة . لكن الكاتب محق في تأكيده « ان ليس هناك من هو بحاجة لنفط الخليج بقدر الخليج نفسه » .

وفي هذا السياق ، ينطلق الكاتب في تحليل نقدي للغاية لسياسة الرياض النفطية ، الى حد التأكيد ، بأن المملكة قد خسرت من جراء سياستها ما يقارب العشرين مليار دولار من العائدات ، في الفترة الممتدة من مطلع ١٩٧٧ الى منتصف ١٩٨١ فحسب .

الورقة الثانية في الشأن الاقتصادي قدّمها **ميشال بابا يافاكيس** ، وهو باحث يوناني ، إلا أنها جاءت مخيبة للآمال بعض الشيء ، اذ اكتفت بوصف موثق الى حد بعيد ، للمصالح الاقتصادية الغربية في المنطقة ، دون الولوج الى الجانب الحركي من هذه العلاقة . غير أنه من المفيد التذكير ببعض عناصر هذا الوصف في المجال التجاري غداة الهبّة النفطية : انهيار موقع الاتحاد السوفياتي تجارياً في المنطقة ، تدهور احوال المبادلات التجارية بين البلدان العربية ، تراجع التجارة مع الدول النامية ، ودخول دول طموحة للسوق العربية مثل رومانيا واسبانيا واليونان . لكن الورقة تبقى دون التحليل ، في مجال عرض الارقام المسطّحة ، والتعليق عليها . هذا وقد قام الكاتب بجهد اضافي في عرضه الشفوي . غير أن معرفته بالاوضاع الاقتصادية العربية بدت ، في الأحسن ، غير كافية .

في شأن متقارب ، قدّم **محمد الرميحي** ورقة للندوة بعنوان « عناصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الخليج خلال الثمانينات » . وقد حاول في الفقرات الاخيرة من الورقة معالجة العلاقة بين فلسطين والخليج.وهو يرى أن دول الخليج تسعى بنشاط لحل القضية الفلسطينية بصورة مقبولة للفلسطينيين ولاسرائيل معاً ، وذلك بهدف تنسيق سياستها الاقليمية المعادية لاسرائيل مع سياستها الدولية التي تلتقي مع اسرائيل ضمن محور امريكي واحد . من هنا هذه الجملة المثيرة للتفكير : « إن منطقة الخليج هي في الآن نفسه موطىء ضغط من اجل الفلسطينيين ووسيلة ضغط عليهم للقبول بحل ما » . غير أن الكاتب لا يرى ان للفلسطينيين المقيمين في الخليج دوراً مستقبلياً مباشراً في التغيير الاجتماعي - السياسي ، او كطرف في الصراعات الداخلية التي يمكن أن تنشب في بلدان الخليج .

لقد بدت قضية فلسطين في هذه الندوة الحية والممتعة ، امراً شديد التعقيد ، وبرزت ، في مقابل محاولات فصلها كقضية محلية - سياسية - انسانية ، نقطة التقاء لعديد من الصراعات الاقليمية والدولية المستعصية . ففي صراع العرب مع اسرائيل ، وعلى الرغم ممّا حصل في ايران ، وما قد يحصل هنا وهناك ، محور لقاء المشرق العربي والاسلامي بالغرب ، وهو لقاء ما زال حتى الساعة ، في جوهره صدامياً ، بحيث تبدو اشكال التعاون وحفلات الحوار خارجه ، تافهة في معظم الأحيان . غير أن هذه الندوة ابرزت تطوراً مهماً يجب التوقف عنده ، وهو تحمّل عدد من اطراف المنطقة لمسؤوليات كانت تأبى الاقرار بها او حتى مسّها . فإن اسرائيل ، من جهة ، وبقيادة

بيغن ـ شارون تذهب حالياً في منحى التركيز على دورها كشرطي محلي في مصلحة واشنطن وتبدي الاستعداد بل الرغبة في زج ماكينتها العسكرية في اي معركة لها بالخليج . ومن ناحية أخرى ، فإن بلدان الخليج والسعودية في طليعتها ، وبعد تلكؤ طويل ، بدت اكثر ميلاً للمبادرة بايجاد حل للصراع يحمل اسمها . إن في سياسة الطرفين ، دون شك،إقراراً بمدى ترابط أمن المنطقة . وقد جاءت احداث ، مثل ضرب المفاعل النووي العراقي ، وتحليق الطائرات الاسرائيلية في الاجواء السعودية ، وجولة شارون في عدد من الدول الافريقية ، لتثبت معاً ، ان تل ابيب ، غير ناوية في المرحلة الحالية على أي تمييز بين دول مواجهة ودول مساندة، بين مشرق ومغرب ، بين متطرف ومعتدل . إن اللحظة التاريخية الراهنة التي قد تحمل في ثناياها امكانات فعلية لقيام قوة عربية قادرة كونها متحدة ، هي في غير مصلحة اسرائيل . في حين اسرائيل عازمة، على ما يبدو ، وقادرة ، على تضييع هذه اللحظة على العرب . فليكف هؤلاء ، بفرقتهم ، عن مساعدتها !□

صدر حديثاً
عن

مركز دراسات الوحدة العربية

التصور القومي العربي
في فكر جمال عبد الناصر
(١٩٥٢ - ١٩٧٠)

(دراسة في علم المفردات والدلالة)

الدكتورة مارلين نصر